الاستجابة لتغير المناخ

هذا هو العقد الحاسم لكوكبنا ومستقبلنا. تقع مصر بشكل بالغ عرضة للآثار السلبية لتغير المناخ، والتي تتضمن ندرة المياه، والجفاف، والحرارة الشديدة، وارتفاع منسوب البحار، وانعدام الأمن الغذائي. وعليه تلتزم الحكومة الأمريكية بالعمل مع الحكومة المصرية والقطاع الخاص للاستجابة لأزمة المناخ.

ودعمًا لانتقال مصر إلى الاقتصاد الأخضر، تساعد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مصر في التكيف مع آثار تغير المناخ، وخفض انبعاثات الغازات المتسببة في الاحتباس الحراري، ودعم التنمية منخفضة الانبعاثات، وبناء قدرات قيادات المناخ المستقبلية، والوصول إلى التمويل لتنفيذ حلول التغلب على أزمة المناخ. إن عملنا اليوم يقوم على عقود من الشراكة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية من أجل حماية موارد مصر الطبيعية، وتمكين المجتمعات المحلية، خاصة فئة الشباب، وذلك من خلال توفير المهارات والمعرفة والفرص لقيادة العمل المناخي.

الأثر والبرامج

الزراعة

إن بعض أكبر التحديات التي يواجهها صغار المزارعين تنتج عن تغير المناخ، ومنها درجات الحرارة القصوى، والأعاصير، والرياح، وإتاحة المياه، والآفات، وهي جميعها عوامل تؤثر سلبًا على كمية المحاصيل وجودتها. تدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية صغار المزارعين في منطقتي الصعيد والدلتا من خلال تقديم الدعم الفني في الانتاج ومرحلة ما بعد الحصاد من أجل زراعة محاصيل من الممكن تسويقها لأغراض التصدير مع التصدي للتحديات المتعلقة بأمن المياه. تساعد أيضًا الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية صغار المزارعين في تطبيق ممارسات المناخ الذكية، مثل تحويل مخلفات الزراعة إلى أسمدة عضوية بدلا من الممارسات التقليدية لحرقها والتي تتسبب في انبعاث ثاني أكسيد الكربون وغيرها من الانبعاثات الضارة

الأخرى. بالإضافة إلى ذلك تعزز الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الحلول منخفضة التكلفة والتي تزيد من مقاومة المحاصيل للضغوط المناخية ذات الصلة، وتحسين كفاءة استخدام المياه بنسبة 30 بالمائة، وخفض استهلاك الوقود الأحفوري المستخدم لضخ المياه الجوفية. وتزيد برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من الوعي بالآثار الخاصة بالنوع الاجتماعي المتعلقة بتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي والتي تعاني منها المرأة الريفية، كما تحسن من المعرفة المتعلقة بالتغذية والعادات الغذائية للمزارعات مما يعزز من مستوى الرفاهة البدنية للنساء والأطفال.

المياه

المياه وهي من الموارد الثمينة في مصر قد أصبحت من الموارد النادرة بشكل متزايد بسبب تغير المناخ. منذ سبعينات القرن الماضي استثمرت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أكثر من 3.5 مليار دولار لتوصيل خدمات المياه النظيفة والصرف الصحي إلى منازل ما يزيد عن 25 مليون مصري، مما أدى إلى تحسين المخرجات الصحية والحد من وفيات الأطفال بنسبة 80 بالمائة. فضلا عن ذلك تقوي استثمارات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من مستوى مرافق المياه المصرية من أجل تحسين أدائها التشغيلي واستدامتها المالية لتقديم خدمات عالية الجودة ومستدامة إلى المصرين في كافة أنحاء الدولة. ونتيجة لذلك قامت مرافق المياه بزيادة كفاءتها التشغيلية، وخفضت من خسائر المياه لديها بنسبة 8 بالمائة، وحسنت من استخدامها للطاقة. وتدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية شركات مرفق المياه في بناء القدرة على الصمود المؤسسي، كما ترشد سياسة المياه؛ وتتسع بنطاق برامج الدرجات العلمية المتعلقة بقطاع المياه في الجامعات المصرية وتحدثها؛ وتمول البحوث الابتكارية التي يجريها الأساتذة المصريون لتطوير حلول لقضايا مثل الري، واستخدام المياه الصناعية، وتحلية المياه، والتخطيط للمياه الحضرية.

الطاقة المتجددة

تدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية هدف مصر المتمثل في تحقيق 42 بالمائة من القدرة الانتاجية للطاقة المتجددة بحلول 2030 من خلال تطوير بيئة تنظيمية ومالية تحث على استثمارات الطاقة النظيفة. ولقد تشاركت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مع الحكومة المصرية والأعمال التجارية الخاصة من أجل وضع برنامج دبلومة الطاقة الجديدة والمتجددة والذي من خلاله يتعلم طلاب المدارس الفنية المهارات الفنية المطلوبة للعمل في صناعة الطاقة المتجددة المربحة والمتنامية. وبالنسبة للتعليم العالي ترشد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية سياسة الطاقة، وتعزز من كفاءة استخدام الطاقة، وتحسن من جودة المناهج الدراسية المتعلقة بالطاقة، وتقدم مواد جديدة لمجالات الدراسة الجامعية والدراسات العليا المتعلقة بالطاقة، وتمول الحلول البحثية التطبيقية المبتكرة للمسائل المتعلقة بالتخفيف من حدة آثار تغير المناخ. وبالإضافة إلى التعليم تدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية العلاقات التجارية ضمن سلسلة القيمة الخاصة بالطاقة المتجددة، فتساعد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في إقامة مسرعات الأعمال التي تركز على مجال الطاقة ومراكز خدمات تطوير الأعمال. ولتوفير الوصول العادل إلى الطاقة النظيفة، تيسر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من توفير القروض لصغار المزارعين من أجل استخدام ألواح الطاقة الشمسية بدلا من وقود الديزيل لتشغيل ممارسات الري. في السنة المالية 2022 التزمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمبلغ 10 مليون دولار لدعم ركيزة الطاقة ضمن مبادرة مصر لدعم الترابط بين المياه والغذاء والطاقة، ومن خلال هذه المبادرة التي تقودها الحكومة المصرية تدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تحقيق هدف مصر المتعلق بتحقيق 10 جيجاواط من القدرة الانتاجية للطاقة المتجددة من خلال توفير المساعدة الفنية في تكامل الشبكة وتحديثها، وكفاءة الطاقة، وخلق بيئة مواتية لدعم نشر القدرة الانتاجية للطاقة المتجددة على نطاق واسع.

التعليم

على كافة مستويات نظام التعليم تتشارك الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مع الحكومة المصرية والأعمال الخاصة لتمكين الشباب من المهارات والمعرفة والفرص من أجل التغلب على تحديات المناخ وقيادة العمل المناخي المستقبلي. ولقد تشاركت

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مع القطاع الخاص والحكومة المصرية لإقامة 10 مدارس دولية للتكنولوجيا التطبيقية والتي تتضمن مناهج دراسية بيئية وتربط طلاب المرحلة الثانوية بالوظائف الخضراء. قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مؤخرًا في بني سويف بالاتساع بنطاق برنامج لمحو الأمية في المدارس المجتمعية والذي سوف يوفر تثقيف حول تغير المناخ ويرفع الوعي بشأنه للفتيات وأسرهن. ومن خلال برامج العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) طويلة الأمد للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية يتعلم الطلاب في التسعة عشر مدرسة من مدارس STEM الحماية البيئية واستدامتها، ويصلوا إلى معامل التصنيع المتطورة الممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من أجل تصميم مشاريع تتناول التحديات المناخية في مصر. وتقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية سنويًا بتمويل الطلاب المتفوقين من مدارس STEM للمنافسة في المعرض الدولي للعلوم والهندسة حيث يكشفوا عن حلول المناخ المبتكرة الخاصة بهم أمام جمهور عالمي. وللمزيد من التعزيز للتعلم أقامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية برامج الدرجة العلمية الجامعية لمعلم STEM والتي تركز على مواد خاصة بتغير المناخ والاستدامة البيئية على المستوى الجامعي وذلك من أجل توصيل المهارات المطلوبة حتى يصبح الطالب من المدرسين الفاعلين المتخصصين في المناخ وSTEM. كما تقدم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية منح دراسية لعدد 727 من الشباب المصري الأكثر موهبة للحصول على درجات علمية في الطاقة والمياه والزراعة. كما تقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ببناء قدرات المسؤولين الحكوميين في منتصف حياتهم المهنية من أجل تناول أولويات المناخ الوطنية وذلك من خلال تقديم ما يزيد عن 100 منحة لتدريب مهني وتدريب على القيادة وفرص للدراسة في الخارج. إن برامج التعليم الممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تعزز من القدرات التكنولوجية والعلمية المصرية من خلال البحث العلمي عالي الأثر المتعلق بالقدرة على الصمود أمام تغير المناخ، والتعاون بين مؤسسات القطاعين العام والخاص، والتدريب الابتكاري للجيل القادم من العلماء ورواد المشاريع. كما تمول الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالمشاركة مع الحكومة المصرية 12 مشروعًا بحثيًا يتضمن عالمًا أمريكيًا وأخر مصريًا كقائدين مشتركين من أجل البحث في التقاطع بين قضايا المناخ والمياه والطاقة والصحة والزراعة.

السياسة والحوكمة

تتشارك الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مع الحكومة المصرية في تعزيز التنمية الشاملة من خلال المؤسسات العامة الفعالة، وتكون قضية تغير المناخ من المجالات الخاصة للشراكة العميقة فيما بينهما. ودعمًا لاستراتيجية مصر الوطنية لتغير المناخ لعام 2050 تتعاون الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مع الحكومة المصرية لصياغة خطة من أجل التنفيذ الناجح لهدف حوكمة المناخ الذي تنص عليه الاستراتيجية. ولقد قدمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الدعم للحكومة المصرية لتوجيه قرارات الاستثمار العام، وضاعفت نسبة الاستثمارات العامة الخضراء بين عامي 2021 و2022. كما تعمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مع نظراء حكوميين رئيسيين لتحليل المخاطر المالية، واستكشاف آليات تمويل بديلة والتي تعزز من الأموال العامة والخاصة من أجل الاستثمارات المناخية، وتطوير إجراءات لتضمين التخفيف من حدة تغير المناخ في جميع مشاريع الاستثمارات العامة. ويتمم هذا العمل برامج المساعدة الفنية الخاصة بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والتي تدعم الشركات المصرية الناشئة والمتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، خاصة المملوكة للنساء والشباب، مع المساعدة على زيادة قدرتهم على الصمود أمام آثار تغير المناخ. وفي الفترة السابقة لمؤتمر المناخ كوب 27 اشتركت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مع الحكومة المصرية لتمكين قيادات المناخ المستقبلية بالتشجيع على مشاركة طلاب الجامعات في العمل المناخي من خلال نموذج مؤتمر المناخ "كوب" للشباب وقافلة الشباب وتغير المناخ والتي سافرت إلى كل محافظة لرفع الوعي بشأن تغير المناخ ما بين الشباب المصريين. علاوة على ذلك تدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية برنامج تنظيم الأسرة الوطني الطوعي في مصر، وهو من ضمن أولويات الحكومة المصرية، بالإضافة إلى تعزيز قدرة الأفراد والأسر والمجتمع على الصمود للتكيف مع الصدمات البيئية وضغوطاتها.

المجتمعات الساحلية

إن الشراكة طويلة الأمد بين الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والحكومة المصرية ضمنت وجود الحماية المستمرة والاستراتيجيات طويلة المدى للحفاظ على البيئة الطبيعية، وساعدت المجتمعات المحلية على بناء القدرة على الصمود أمام

آثار تغير المناخ. استثمرت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حوالي 200 مليون دولار في التثقيف البيئي ورفع الوعي بالأمور البيئية، والمحافظة على محميات الحياة البرية، والسياحة الصديقة للبيئة، والشراكة المستمرة مع القطاع الخاص والمنظمات المحلية. كما دعمت برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الجهود المبذولة للمحافظة على 14 جزيرة، وقامت بتمويل منح دراسية للطلاب المحرومين من أجل دراسة السياحة البيئية، وأقامت أنظمة للمخلفات الصلبة وإعادة تدويرها، وأنشأت منتزه وادي الجمال الوطني على ساحل البحر الأحمر الجنوبي. وتعمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مع مجتمعات الصيادين في شمال سيناء لتعزيز ممارسات الصيد المستدامة، والحد من التدهور البحري، وحماية مخزون الأسماك، واستخدام المخلفات الناتجة عن أنشطة الصيد لتسميد الأعشاب الطبية التي تنمو محليًا. كما تقيم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية خزانات مياه لتجميع مياه الأمطار لاستخدامها في الري والأغراض المنزلية في شمال سيناء. وفي 2022 وقعت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على اتفاقية بشأن تغير المناخ تبلغ قيمتها 15 مليون دولار مع مصر وأطلقت مبادرة البحر الأحمر المصرية. وبالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العالمي للشعاب المرجانية، تهدف هذه المبادرة إلى حماية الشعاب المرجانية في البحر الأحمر والنظام البيئي الساحلي من آثار تغير المناخ والنشاط البشري، وتمكين مجتمعات البحر الأحمر من قيادة العمل المناخي، وإقامة آلية تمويل تدعم الأعمال التجارية الإيجابية المعنية بالشعاب المرجانية لبناء القدرة على الصمود أمام تغير المناخ، والحد من الانبعاثات، وخلق فرص عمل ملائمة. تمثل مبادرة البحر الأحمر المصرية علامة بارزة جديدة في شراكة التنمية بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر وسوف تلعب دورًا محوريًا في إقامة برامج تتصدى لأزمة المناخ.